شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

كليات أبي البقاء

المؤلِّف

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

كليات ابي البقاء

جامعة الملك عبد العزيز
المكتبة
مكة المكرمة

الوطني

جامعة الملك سعود
المكتبة
٠١٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

حبر منطوق به امام كل مقال وافضل مصدر به كل كتاب في كل حال مقدمة تنزيل
القرآن وآفرد عروس كمان منازل الجنان لمن رسمت آيات جبرونه على صفحات
الانفس والآفاق ورقمت سطور عظومته في جباه السبع الطباق ثم اولى ما قفي به ذلك
واحرى ما شفع به المسالك هو التحدث والاستغفار والاستجلاب جسا سر درب الارباب
على النفس جرعة توجهت بها هامة نهامة واصوب سهم اخرجت من كنانة كنانة واسنى
انوار السموات والارض وابهى اسرار ملكوته بالطول والعرض واحمد من حمد وحمد و
اوفى من وعد ووعد محمد الذين ابهجت بيمن احمديته سرة البطحاء وباهت بشهب نعليه
خضائر القدس فوق القبة السماء وعلى حواريه الذين اجتهدوا في تاسيس قواعد الكل و
استغرقوا في تشييد ضوابط الحكم وبعد فهذا ميقظ على التمايم ومنبط للى العزايم قدر
الله لي ان الازم الكتاب واواوم الفنون واكحل باثمد الليالي لتنوير العيون ملتقط
فرائدها وموم تبطا بالكتابة فوائدها فانفنا البلاوقد كنت في خطيا وما الغيت غضا الاو
قد صرت فيه عنديا والكتاب الي احب من كل حبيب واعجب لدي من كل عجيب فان
العلم فخر بستي عامر الاحقاب وذكر يتوارثه الاعقاب بعد الاعقاب واول المجد وافره
وباطن الشرف وظاهره به يتزين على كل المراتب وبه يتوصل الى المآرب والمطالب
وهو الارتع مرعاه وهو الارفع مسعاه يملأ العيون نورا والقلوب سرورا ويزيد
الصدور انشراحا ويفيد الامور انفساحا وهو الغنم الاكبر والحظ الاوفر من الحدود
واين هذا الشرف اذ لا يدرك بالامانى والاتيان بالتهاون والتوانى وقد يسر الله ذلك
لاسلافنا الكرام صدور الايام ونذور الايام حتى صرفوا جهدهم واجتهادهم وبالوا اعمارهم
واعصارهم فبلغوا قاصية المقاصد وملكوا ناصية المراصد فالفوا وجادوا وصنفوا و

وفاوا فبقي لهم الذكر الجميل على مر الدهور والايام وطار الثناء عليهم في اقطار الاقاليم
نور الله سبحانه مراقدهم وغمر كنايتهم وضرحهم ولا فض الله الطيب من تلك الطائفة الجليل
اردت ان اخرط في سلكهم وانتعد معهم الخامل من اهل الفضل والكمال حاضر
واكون بخدمة العلم موسوما وفي جملة وفي رياضه راتعا وفيه طاويا والسبيل في ظلم
الزمان بهذا المصباح واطير فرحا ان ادركت النجاح بهذا الجناح وكنت في عصر عفت فيه
انباء العلم نوائب الزمن ونشبت فيهم مخالب المحن وحصتني من بينهم باضعاف امر
وخيم ذلك تقدير العزيز العليم ولولا ان من الله سبحانه ملتاني وهذا الزمان ممن
اعنت عنايته معطوفة على تربية عظماها العرفان وازمة عاطفته مصروفة الى اسعاف
مطالب العلماء كما في رواية الجهول وباذية الافول جهاء وهو الوزير الاكرم والدستور
الافخم المكلل بالنسم القدسي الشيم الاصدق الاحق الاوفر الاعدل الاجل الاوفر
سمي ابيه الاوفى في عالم الانس مصطفى باشا بشره الله ما بشا ولا زالت قلوب
عبيده اكنة استة عبده وهو نظام المفاخر والمآثر وهو غوث الناكي وغيث
الثاكران لفظه فالاصابة تقدم خطته وان لحظ فالاجابة تخدم لحظته تشتمل اردية
عواطفه مناكب الافاق وتملى من اوديته عوارف مطامح الاحداق جلب القلوب فصار
ظاهرا في كل باطن وصف اليه الجوارح فحركت كل ساكن بل ملك الدهر فامتطى ايابه اداهم و
قلد بيض اناسيه صوارمه ووهب اعماره دنانيره ودراهم وحبا اوقاته واليام بتحلي الليالي
لاجل سلامه وتمد كف الشر بالاستلذاذ صوب عمامه ويتغال كل منها في هذا غرة تفعل
فرسه وهذا حلية لجام ولما تنبه الدهر لمحاسنه وتنقط بعد ما تحرى وتحفد وتحفظ كادمن
المجال يضيق صدره ولا ينطلق لسانه حتى عرف بالندى جبين النسيم والورد قد احمر
منه وجه الوسيم وآنيل صباح المهرس وآغرورقة مقلة السماء فانبثقت ثغور الافاق
عن مشنب قطرها فانشرقت الارض بنور زهرها وازضعت حوامل المزن اجنة الازهار
في احشاء الاراضي فالحق كلهم في الكافي والتعالج والتراضي وتهد اصار كواء النصر في كل جانب
مديدا وقد خاب كل جبار عنيدا ولما رايت فضلاء الاقطار وعلماء الامصار يحلبون الى
حضرته الرفيعة وساحته المنيفة لازالت ملجا للافاضل وملاذا للاواخر والاوائل بضائع
ضايع افكارهم وبدايع وسائلهم واسفارهم قصارى المعمورين بذوارف عوارفه
التي تصل اليهم على الدوام وتنتظمهم باهوالهم غاية الانتظام لاسيما الراحلين اليه الى
القاطعين السواسب والفلوات قاندين به من مكاره الدهور والكبات فلما درأى
اجعله ذريعة للوصول الى ذلك الجناب واشرف قبيل انامله التي شاهد منها الاثار
الحطال من السحاب فاستفضت من فياض ذوارف العوارف واستمنت بالبنون والنعم
في تبيين المعارف مع ما بي من مقاساة الاحزان ومعاداة الزمان بحيث اتجرع كوسا علق
العلقم بل اشد سما من الارقم واتظلف رضى الايام وهي على ضر حقد من الكبر واتلقى المخطوط
عاريا من الصبر فامتنع الراحد بكت كامتناع الماء في خبر لعا وليت حتى لقيت يوما يجعل
الولدان شيبا ووهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فقام العلم في محراب اطراف لساني
وركع وسجد على مصلى القرطاس وآضطرب وارتعد فانلا كان في فوس ساني ريد كلامي
ينزع به املي بل كان دوائي مطفل حشية بناني لها بعل ونغص لها نسا فجرى منه كتاب بديع

المثال مبنيع المثال بحيط تنصب اليه الجداول ولايزداد وتعترف من لجنة النسب فالمن نفاد تربهي
به الالسن وترتق نحوه الاعين ويحلد الحذاق على الاحداق من سافر فيه نظره وكان الذوق السليم فريقه
علم انه تاليف جليل يضرب به الامثال على الحقيقة نعم قد جمعت فيه ما في تصانيف الاسلاف من القواعد
والاكاليل وروض للامطار وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد ولانا كالماء الى القرار منقوله بما قصر عبارة
وانما هو اجزاشارة وانما وترجمت هذا المجموع المنقول من المسموع والمعقول ورتبتها على كتب الالفاظ
وسميتها بالكليات راجيا من الله محو السيئات وتخليد الذكر الجميل على الايام والتعيش بعد
مفارقة الحمام والجامع الفقير الى الغني الخبير ابو البقاء الحسيني الكفوي الحنفي غفر الله له بالطف الجلي
والخفي يسئل ممن نظر فيه ان يصلح بينانه ما عثر عليه من ذلل القلم الفاتر وخلل الخاطر الضعيف الخاتر
او يسترين الرضى تقصي كيف يمكن فان رقصي على مقدار الزمان وما قل من ذلع جرراء التاليف
بل هو مصايبه ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه وبدا الافكار قاصرة عن مثاول
مايرام والصياغة في الصناعة على النصاعة اصعب المرام والله اسئل ان يجعله للطالبين نافعا والى يوم
التناد ذخرا وشافعا انه قريب مجيب يسمع ويستجيب **فصل الالف** الالف بكسر اللام هي اول
حروف المجم وأول اسم الله الاعظم وأول ما خاطب الله به عبادة في الوجود بقوله الست بربكم وهي من اقصى
الحلق مبدأ الخارج وبالسكون اسم علم للكمال العدد بكمال ثلث رتبة مذكر ولا يجوز تانيثه بدليل وعددكم
بخمسة آلاف وقولهم هذه الف لمعنى الدراهم والفه يولفه ايلافا والايلاف في التنزيل لمعنى العهد واللام
فيه للتعجب اي اعجبوا لايلاف قريش او موصولة بما قبلها اي لتالف قريش والفه يولفه اعطاه الفا والف
بينهما تاليفا اي اوقع الالفة والالفة بالضم اسم من الايلاف والالف كالفلق الاديم ثم الالف ولكذا سائر
الحروف التي يتركب منها الكلام مسميات الاسماء التهجي وتسميته بالدحو لها في حد الاسم وانتصافها بخواصها وبه
صرح الخليل وابو علي وما رواه ابن مسعود وهو لا اقول الف حرف الخ المراد هو المسميات اي مسمى هذا
اللفظ حرف كما يشهد فاحسنه لان النبي عليه السلام بصدد بيان مسميات الالفاظ التي تتهجى بها لا الكلمات
والا المركبات منها اذ اللايق بمقام الترتيب تكثير الفائدة فالحسنة بعد الحروف مطلقا مكتوبة كانت
او ملفوظة كالالفاظ في جوامع والطواسين وكهيعص الى غير ذلك وقد تقرر في فنون ان المراد من موضوع
القضية ذاته لا لفظه الا ان يقتضي المقام ذلك واطلاق المتعددين على هذه الالفاظ بالحروف بعد الرهة
على اسمية بها بصرف الى التاسع او بدفع بالعرف المتجدد فكل ما ثبت في الوصل فهو الف القطع كاحسن واحمد
وما لم يثبت فهو الف الوصل كاستخرج واستوفى وكل الف لاشباع الفتحة في الاسم والفعل فهي الف المجهولة كالف
فاعل وفاعول وكل الف اصلها واو او ياء كباع وقال فهي محركة وكل الف التانيث فهي على فعلى مثنثة الفاء
كطغيان وذكرى ومرضى وكل كلمة في اخرها الف ان كانت حرفا فاكتبه الجميع بالالف الالكي والى وعلى و
حتى ولذا اذا كانت اسماء مبنية الاتي ومتى ولدى الالدى الباب وان كانت اسماء مع مبنية زائدة على الثلثة
فاصاعدا فاكتب جميعها بالياء لاغير لان الواو تقلب الى الياء فيها الا فيما اذا كان قبل الالف ياء نحو العليا
والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وبربي على بين للفرق وان كانت الاسماء المعربة ثلاثية
فمع نظر الى اصلها الذي انقلب منه الالف فان كانت ياء يكتب بالياء تنبيها على اصلها وبعد اعن جواز
امالتها وان كان واوا فاكتب بالالف كعصا والفعل الثلاثي ينظر الى اصله فما زاد فبالياء والاغير وقد نظم
بعض الادباء اذا الفعل يوما غير عنك مجاوزه فالحق الخطاب ولا تقف فان ترقبل ان ما ياء فكتبه بياء
والا فهو يكتب بالالف ولا تحب العمل الثلاثي والله تعده والمهور في ذلك يختلف وما كتب بالياء ان
كان منونا فالمختار انه يكتبه ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني انه يكتب بالالف وقياس سيبويه ان
المنصوب يكتب بالالف وما سواه بالياء وان جهل كون الالف من الواو او من الياء بان لم يكن مثنى مما ذكر

ماذكر فان املت فاليا، نحو متى والا فالالف وقد نظمت فيه وكتب ذوات الياء بالالف جائز وكتب
ذوات الواو وبالياء باطل وقصر ذوي مد يجوز بلا مرا وذوي قصر خطاء وعاطل وقد كثر ثبات من العكس
اسهل فلا تنس واحفظ انت في العصر كامل وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها فانها تحذف فلذلك
لتبوا تخطفا في حال النصب بالالف واحدة ومستهزؤن بواو واحدة وقد تقلب الهمزة في نحو مستهزئين فيكتب
بيائين ولم يفعلوا في مستهزؤن لذلك فانهم لما استثقلوا الواوين لفظا استثقلوها خطا وليس الياء في الاشتغال
مثلها وكل كلمة اجتمع في اولها همزتان وكانت الاخرى ساكنة فلك ان تصرها واوا ان كانت الاولى مضمومة او
ياء ان كانت الاولى مكسورة او الفا ان كانت الاولى مفتوحة وكل اسم ممدود فلا تكتب همزته الا ان يكون اصلية
فترك في التثنية على ما هي عليه فتقول خطا ان واما ان يكون للتانيث فتقلبها في التثنية واوا وكذا غير فتقول خطءا ان
وسوداوان وامّا ان تكون منقلبة عن واو او ياء اصلية مثل سوراء وورواء او ملحقة مثل علباء وحربا و
سرواح وشملال فانت فيها بالخيار ان شئت تقلبها واوا مثل التانيث وان شئت تتركها همزة مثل علباء وحربا و
اجود فتقول كذا ان وروان وكل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلها همزة الاستفهام وذلك في صورتين
الاولى لام التعريف والثانية ايمن الله وايم الله فان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا فيهما والالف الفاصلة تثبت
بعد واو الجمع في الخط كشكر والتفصيل بين الواو وما بعدها والفاصلة بين علامات الاناث وبين النون
الثقيلة كاهلتان والالف العوض عبدل من التنوين كرايت زيدا والف الصلة اجتلبت مع اواخر
الاسماء والف الوصل في اوائل الاسماء والافعال والف النون الخفيفة كسفعا والف الجمع كمساجد
وجبارا والف التفضيل والتقصير كهو اكرم منك واجهل منه والف النداء كيا زيد ويا يزيد والف
الندبة كوا زيداه والف التانيث كحمراء وحبلى والف التثنية كما في يذهبان
وزيدان والالف مشتركة بين العام والخاص وقد راعوا في وضع الاسم التشابه حيث سموا الهمزة و
الالف باسم واحد والتمييز بوضع الاسم للالف ونبهوا على كثرة الالف وقلة الهمزة بذلك حيث لم يسموا
الهمزة باسم خاص وقد يطلق الالف على الهمزة اما لكونها اسما للساكنة والمتحركة جميعا كما قيل او على سبيل المجاز
لكونها تكتب على صورة الالف اذا كانت في اول الكلمة ووضع الخط ان يكتب كل كلمة على صورة لفظها
بتقييدين الابتداء والوقف عليها كما مر انت الا اذا اتصل بها الاستفهامية بحرف الجر فانه لا يكتب
بالهاء نحو فتام والام وعلام وذلك لشدة الاتصال بحيث صار كالشيء الواحد وكلا اتصال المذكور
ايضا كتب مم وعم يتساءلون ويكتب انا زيد بالالف اذا الوقف كذلك ومنه لكنا هو الله ربي
وتاء التانيث في نحو رحمة بالهاء اذا الوقف بالهاء نحو يكتب النون المنصوب بالالف وغير المنصوب
بالحذف اذا الوقف كذلك والالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة
والالف قد يعضهم اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا ولهذا تنبهوا
بالهواء والريح وقد نظمت فيه كالف ربك الدهر في عين الورى ولو شاء يبدي للعيون كهمزة فكم من سكون
مد بالرح كالهواء ليكتم في الغيب عين عون ونصرة وذكر ابن جني في سر الصناعة ان الالف
في الاصل اسم الهمزة واستعملهم اياها في غيرها توسع وقد اتفق العارفون بعلم الحروف على ان الالف ليست
بحرف تام بل هي مادة جميع الحروف فان الحرف التام هو الذي يتعين له صورة في النطق والكتابة معا
فالالف ليست كذلك فان صورتها تظهر في الخط لا في النطق على عكس الهمزة فان الهمزة تظهر صورتها
لا في الخط فجمع الهمزة والالف عندهم حرف واحد واليه ذهب الفقهاء فالالفان كانت حاصلة من
اشباع الحركات كانت مصوتة والا فهي صامتة سواء كانت متحركة او ساكنة والالف اذا كانت صامتة
تسمى همزة والمصوتة هي التي تسمى في النحو حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها والصامتة ما عدا الحاء والهاء
لانها من الهيئات العارضة للصوت والصوامت فيها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال
والحاء وهي على توحد الالف في الآن الذي هو اقل زمان حبس النفس واول زمان ارساله وهي بالنسبة الى الصوت

كالنقطة بالنسبة الى الخط والآن بالنسبة الى الزمان وهذه الحروف ليست باصوات ولا عوارض الاصوات
وانما هي امور تحدث في مبداء حدوث الاصوات واذا عرفت هذا فنقول ثم انه لا خلاف في ان الساكن
اذا كان حرفا مصوتا لا يمكن الابتداء به وانما الخلاف في الابتداء بالساكن الصامت فقد منع امكان الابتداء
به قوم للتجربة وجوزه الآخرون وقال العلامة الكافيجي والحق ههنا التفصيل بان يقال ان كان السكون
للساكن لازما لذاته فيمتنع كالالف والا فيمكن للتسلم يقع في كلامهم لسلامة تعهم من كل لكن وشاعة
وحق الوصل الدخول في الافعال نحو انطلق واقتدر واما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها فالف
الوصل غير داخلة عليها وانما دخلت على اسماء قليلة وجعلوا في الاسماء العشرة عوضا عن اللام المحذوفة
حتى احتاجوا في امرئ على حمله على ابن بجامع ان لامه همزة فيلحقها الحذف فيقال امرؤ وجعل همزة الوصل
في اسم عوضا عن الصدر دون الغير خلاف ما عهد في كلامهم عن نظائره وهمزة الوصل ما عدا الاسماء
العشرة همزة الماضي والمصدر والامر الحاسي والتداسي وهمزة ام الحارث من الثلاثي والهمزة
المتصلة بلام التعريف وتغلب همزة الوصل الفا كما يغلب ياء تعلم مع لام التعريف نحو ائتة اذن لكم وهمزة
القطع باب الافعال وهمزة اقطع ونفس المتكلم من كل باب وهمزة الاستفهام وقطعت الهمزة في النداء
ووصلت في غيره لان تعريف النداء اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت وفي غير النداء
لما لم يخل عنه معنى التعريف رأسا وصلوا الهمزة فالهمزة في الصدر تكتب على صورة الالف في كل حال وفي
الوسط اذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ما قبلها كرأس ولؤم وذئب واذا كانت متحركة و
تكون ما قبلها مكتوبة على وفق حركتها نفسها نحو بئس ويلؤم وبسائم وكثر حذف المفتوحة بعد الالف
كسال وقل بعد ساكن تنقل اليه حركتها كمسئلة واذا كانت متحركة بعد متحركة فهي كتخفيفها فهو جعل بالواو
وفئة بالياء والباقي بحرف حركتها وفي الاول المتصلة به غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد و
لاحد بخلاف الثلاثة استعاره او كراهة صورته وبخلاف لئن للكثرة وفي الآخر تكتب بحرف حركة ما قبلها
كقراء وقرئ وروئ فان سكن ما قبلها حذفت نحو ملئ وهمزة الف التانيث الممدودة الف
في الوصل بخلاف المقصورة والالف اذا كانت لاما وجرها اصلها حملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما
اذا كان عينا فانها تحمل على الانقلاب عن الواو والف التانيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير
التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وليست انا، كذلك بل قد تحذف في التكسير نحو طلحة و
طلاح ولما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التا، فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها
عليها علة اخرى فكانت تانيثا ولذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التا، الا مع سبب اخر والف التانيث
تبنى مع الاسم وتجبر بعض حروفه ويتغير الاسم معها على هيئة التذكير فزادت على التا، التانيث قوة لكن
دخول التا، التانيث في الكلام اكثر من دخولها لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث وقد تدخل للمذكر
للتاكيد والمبالغة نحو علامة ونسابة وتحذف الالف من الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال ولا تحذف
الالف مما لا يكثر استعماله كهاروت وماروت وما كان على فاعل كصالح يجوز اثبات الهمزة وحذفها ان
كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وما كثر استعماله ودخله الالف واللام يكتب بغير الالف واللام فان
حذفتها اثبت الالف تقول قال الحرث وقال الحارث ولا يحذف من عمران ويجوز الحذف والاثبات من عثمان
ومعاوية وسفيان ومروان وتكتب الالف في نفس المتكلم مع الغير اذا كان واويا كما في نرجوا ونظره
قوله تعالى انا دعوا من دون الله وكتبت الالف في دعوا واقع من القاة وزيدت الالف بعد الواو اشعارا
اخر اسم مجموع نحو يهنوا اسرائيل واولوا الالباب بخلاف المفرد نحو لذو علم الا الربوا وان امرؤ اهلك واخر
فعل مفرد او جمع مرفوع او منصوب الآجاؤا وباؤا واعتدوا والذين سوء الدار فان فاؤا عسى اثبتان
يعفو عنهم في النساء وسعوا في اياتنا في سبا كذا في الاتقان وتكتب الف الصلوة والزكوة بمعنى تمى
او طهر والربا غير مضافات بالواو على لغة من يفخم وزيدت الالف بعد ها تشبيها بالواو الطرفية ويحتمل ان يكون

ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة او منصوبة في
كل القرآن والحق ان مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقله عن عثمان رضي الله عنه في غيره
بالالف وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القياسات التي بنى عليها الخط والهجاء وفاء
ابن درستويه خطان لا يقاسان خط العروض وخط القرآن وتدخم الالف للفرق بين الضمير المرفوع و
الغير المنصوب في نحو قولك ضاقوا واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون فتحذف اذا اردت كالوهم ووزنوهم لان
الضمير منصوب واذا اردت كالوا لهم ووزنوا لهم وورد انهم اثبت الالف مثل قاموا هم وقعدوا هم
لان الضمير مرفوع وزادوا في مادة فرقا بينه وبين منه والمعنى المغني بخلاف اطبع والالف ابدا حرف
مد ولين واذا انبئت الابن الى الاب فزعلب على ابيه او ضاعة مشهورة قد عرف بها فحذف
الالف لان ذلك لقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه ابنة فلان بالالف والهاء واذا اسقطت
الالف تكتب هذه هند بنت فلانة بالتاء والحرف الذي عند عد الحروف قبل الياء يرى ابن جني ان اسمه
لاء وقول المتعلمين لام الالف خطأ لسبقها وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل اسماء
الحروف البسائط قال ابن دريد الحروف التي استعملها العرب في كلامهم في الاسماء والافعال والحركات
والاصوات تسعة وعشرون حرفا من جهتين الى ثمانية وعشرون حرفا واما الحرف التاسع والعشرون
فحرف بلا تصريف وقال بعضهم لا يعد الالف التي هي في حروف المعجم حرفا بل اسما لها اذ ما كان
لا يعد حرفا اصلا بناء على انها في الاغلب تكون منقلبة عن الواو والياء او الهمزة او متولدة عن اشباع
الفتحة او يعد حرفا لكونه لا بد منها بل يدرج من الهمزة تحت مدلول الالف بناء على ان اسم الالف
يتاولهما معا وانهما متحدان ذاتا وانما التغاير بينهما بالاعتبار لان السكون في الالف والحركة في الهمزة ولهذا
قيل الالف ما ساكنة او متحركة وقال بعضهم لما احتاجوا الى بيان مسميات الحروف جعلوها اوائل
اسمائها كالف وباء وتا الى اخرها ولم يثبت هذا الطريق في الالف الهوائية لسكونها فاضافوا اللام لذلك
ولما جعلوا الالف مظهر اللام ناسب ان يكون اللام مظهر الهاء ايضا فاضافوا اللام لذلك
على لسان احد بطل كلامه بعض الحروف توزع الدية على عدد الحروف وعندنا ان منع النطق او اداء
الحروف بحكم الدية اصله قضاء رسول الله بالدية كلها في اللسان والانف **فصل الالف والباء**
كل متضح ايضا نوضح ثم قالوا الاجلا الطلق الوجه ذو الكرم والمعروف ابلج وان كان ثم استعير للواضح
على الاطلاق ومنه صباح ابلج وابتسم ثغر ونبج اذا انار واطلع **الاب** هو حيوان تولد من نطفة حيوان
آخر ولا بد ان يذكر في تعريف الاب الابن لان الاب من حيث هو اب لا يمكن تصوره بدون تصور الابن
كما يقال العمى عدم البصر عما من شانه ان يبصر فلا بد من ذكر البصر في تعريف العمى مع ان خارج عن ماهيته كما
ان الابن خارج عن ماهية الاب وقد يراد بالاب ما يتناول الام اذ كل من نطفة الاب والام موجبا
في التولد وكذا قد يراد بالابن ما يتناول البنت عند تعريفه يجوز ان تولد من نطفة شخص آخر من نوعه
من حيث هو كذلك وكل من كان سببا لايجاد شئ او اصلاحه او ظهوره فهو اب له وارباب الشرائع المتقدمة
كانوا يطلقون الاب على الله تعالى باعتبار انه السبب الاول حتى قالوا الاب هو الاب الاصغر والله تعالى هو الاب
الاكبر ثم نظرت الجهلة من العوام ان المراد منه معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليدا فلذلك كفر قائله ومنع منه مطلقا
حسما لمادة الفساد ولا يراد بالاب المربي والمعلم من غير قرينة ولم يرد في القرآن ولا في السنة مفردا او اخا ورد
في ضمن الجمع بطريق التغليب بالقرينة الواضحة قال الله تعالى حكاية عن ابن يعقوب الهك واله آبائك ابراهيم
واسمعيل واسحق يعقوب والعرب تجعل العم ابا والخالة اما ومنه قوله تعالى ورفع ابويه على العرش يعني اباه وخالته و
كهيئة امه قدمات وقال ايضا حكاية عن يوسف واتبعت ملة ابائي ابراهيم واسحق ويعقوب وكان اسحق
جده وابراهيم جد ابيه والمراد من قوله تعالى كما اخرج ابويكم من الجنة ادم وحوا وورد ايضا الخال احد الابوين
الا ان تسمية الجد ابا بمعنى النوع منه بخلاف العم والخالة فانها انما سميا ابا للازم آخر من لوازمه وهي التربية و

على الجزاء جزاء محضا المضارع المثبت لا يقع موقع الحال الا بالضمير وحده كجاءني زيد يركب لا بالواو والمضارع يستوي فيه الوصف
بها محضا كليس وعساه الناقصة لا يكون عاملا في الظرف انتفاء الجنس يستلزم انتفاء كل فرد كقولك لا تكاد ما مر دابة في الارض
ولا طائر يطير بجانحيه اتصال المضاف المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله اسم الجنس عامل لمعنى الجنسية والوحدة
ان كان مؤدا منونا او العدد ان كان مثنى او مجموعا تأكيد الكلام بالكلام مثل جاءني زيد وما يثنى للتأكيد مثل جاءني في زيد
زيد المجاز المشهور يشارك الحقيقة في المبادرة بل هي اشد تبادرا قد يكون في ترك الواو دلالة على الاستقبال وفي ذكرها
دلالة على خلافه كثيرا ما يورد الجملة المجردة لاغراض سوى افادة الحكم ولا رفعه صرح به التفتازاني اداة الجزاء لا تدل على
التعقيب اسم الجزاء لا يطلق على الكل الا اذا كان لذلك الجزاء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كان الكل بعينه كالرقبة والرأس
المصدر بمعنى المفعول به قليلا حد الالفاظ التعريفات تحمل على معانيها الحقيقة الاختلاف في التعدية لا ينافي الاتحاد في
المعنى لانها من خواص اللفظ تكفيك الحاضر عند من الالتباس لقيام القرائن تاء المبالغة في غير صيغتها نادر المتمكن في رد
العجز على الصدر اختلاف المعنى ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة الموصوف يشتمل على تخصيص بالاضافة كما سيأتي لمرفة حذف
الجار وايصال المفعول سماعي يجوز ان يخرج الشيء عن التعريف بقيد من قيود الاوصاف يجوز بالعاطف وبغيره عطف الجنس على النوع
وبالعكس مشهور الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعلية تثنية الفاعل تنزل منزلة الفعل في التثنية تذكيره حذف صدر الصلة كثير
الورود في الكلام اقرار عامل الظرف شرعية منسوخة المحذوف المنوي كالملفوظ به الاسم الحامل للجنسية والوحدة قد يضاف به الى
الجنس التي داخلة في مدلول الفعل وحده وان كان المنسوب اليه اعني الفاعل خارجا الجمع الذكر هو مدلول الواو اعم من المعنية
الحكم على الشيء بالنفي من مضمونات الجمل ما يقوم مقام الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فرق بين ما دل قصدا
باللفظ على الاستمرار وبين ما دل قصدا في ضمن الاستمرار العاطفة لا تخلل بين الشيء ومتروكه الصلة في الاصطلاح ما هو في موقع المفعول به
فرق بين تمكن الفاعل في الصفة وبين تمكن الصفة في الفاعل اسناد الحقيقة والمجاز لضرورة التعريف جائز الماضي الواقع في الحديث لرد به
الاستمرار النكرة المفردة في سياق النفي يدل على كل فرد وان التكرير للتوكيد حسن شائع في كلام العرب الضائر جامدة لا رائحة فيها للتثنية
ذكر ما يناسب احد الجائزين في موضع لا يدل على كونه مختارا في موضع آخر فرق بين ما دون ذلك وغيره ذلك دلالة العام من باب
الكلية لا من باب الكل من حيث هو كل الاسماء لا تكون ظروفا الا مجازا اذا دار اللفظ بين كونه منقولا وغيره كان الحمل على عدم النقل
او الى اسم الفاعل اذا طلق كان حقيقة في الحال اتفاقا نفت المصدر قبل ان يعم جاز حقيقة التمني لا يأتي في فعله ما لمستحيل وحقيقة
الرجحان فيه الماضي وسياق الشرط مستقبل في المعنى الاستثناء بيان تغيير التعليق بيان تبديل سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في موضع
التفضيل المعرف باللام الحقيقة ان لم يعهد ذهني بدلوا التاء في الوقف صارا فا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل اللام في المشتقات
بمعنى الذي ولهذا ضمير الظاهرين بالنون في الجمع واسمائها للعموم في الاثر اذا قلت او كثرت الواو قد تكون للجمع
كما اذا حلف لا يرتكب الزنا والكبائر ثبت بعمل احدهما المعين عطف القصة على القصة ان يكون كلا منهما جملا متعددة
يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما محل من الاعراب الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة كون الشيء معطوفا على
الشيء في الظاهر لا ينافي كون ذلك الشيء خبرا عن شيء آخر يلزم من استثناء المجموع استثناء جميع اجزائه المحذوف ليس كالمذكور في
عرف البلاغة المنسوب الى واحد منهم في الجمع على اثنين ما انزل علينا اللفظ العام قد يشتهر في بعض افراده ويكثر
استعمال المصدر مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله لفظ دال على الحدث المفرد يشمل الوحدات بعبارته والجمع ليس كذلك بل
بالالتزام لان جملة الجزية على الذمية وصفية لاعلية حتى لا يجوز التخلف ترك العاطف في جملة احدى من ادخال الذكر
جوزه ابو علي مؤول الشيء المتقدم في المعلومية على المؤول المطلق على شيء بحكمه ان عدم عند عدمه للقيد في الكلام انما ينافي ما يقابله استثناء
الفصل من الاعيان على خلاف القياس لا يأتي في الظاهر المجرد فانه في غاية الندرة التمثيل بيت القاعدة سواء كان مطابقا للواقع
او لا بخلاف الاشتراط الاعم في الجملة اولى من الاعم بالكلية دخول كل على ما هو خطة الموضع يقتضي الحكم على افراده المنفي نفس مدلوله
فلا يجوز ان يقصد به بعض الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء الجمع اذا اطلق على ما هو از يد من الاثنين
باقل من واحد كان مجازا كما في قوله تعالى ان تتوبا الجمع اشهر معلومات صيغة فعول انما يطلق على محترفات الامور وغيرها الفعل من جملة مختصات
العموم كما في قوله تعالى ان طلقتن كل شيء لا يكلي ما يلي ادات الاستثناء ما المقصور عليه قدم او اخر الضابط في مقام بعض مقام بعض وكم
بينهما المعارضة على العامل المعنوي ليس الا الرفع الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان عداه حتى تحيا لعدم المضاف

المضاف الى الاعرف وان كان الناقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام الاعلام محفوظة عن التصرف بعد الاحكام الاعلال
المتعلق بجزء الكلمة مقدم على منع الصرف لذا صوم من اهوال الكلمة بعد تمامها استعمالا من المبدل كثير نحو قوارير ضيم بالجوة الدنيا
من الاخرة لو التقيا لا يختص بالماضي عموم الجمع المعرف ظاهر ظني لا نص قطعي استعمال الجملة الاسمية في الاثبات اقل من الفعل لا منع من
اجتماع الواو مع اما يتضمن المستثنى منه صيغة عموم باعتبار هما يصح الاستثناء جمع على فعائل يطرد مقصور على السماع ايراد اللفظ المشترك
من غير قرينة صارفة الى المراد لا يجوز في التعريفات اسم الفاعل يكون منصوبا على الحالية كما صرح به في المفصل حق المزاوجين صحة حلول
كل منهما محل الآخر الاعراب التقدير في موضعين فيما تعذر واستثقل الاعراب في موضع الدعاء انشاء المنفي الابلاس النفي الذي وقع ذكره
قبله هو نفيه بعد الاستعمال الغالب قرينة الوضع التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام لا علام المتضمنة نوع
وضعية ملحقة بأسماء الاجناس لا بالاوصاف لام التعريف في موضع الحالية في منزلة السور الكلي والبعض الاتصال في المجاز دائما لزوم
الى اللام وفي الكناية بالعكس كالحالة الجر والاضافة الى الملفظ بالالف والصواب ان تكتب بالياء نص عليه ابن درستويه مبني الاقتضاء
على ملاحظة ايجاد المعنى ومبنى التجريد على التغاير ادعاء فلا يتصور اجتماعهما الشيء اذا كان في الاصل اسما لا يصير عدما دخول اللام فيه صفة
الاعلام الغالبة كثيرة في الاشخاص قليلة جدا في الاجناس متعلق محذوف المرفوع ما يرجع اليه نوع استلزام قد اطبقوا على ان وجه الشبه في
التمثيل لا يكون الا مركبا انتهاء جنس صفة الكمال للذات في مقام المدح او جنس صفة النقصان لها في مقام الذم لفيد بحسب الموقع الوقف
القصد الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لا يجمع في غير افعال القلوب قد يكتفى في بدل الاشتمال بالاتصال المنوي يجوز دخول العاطفة الاكثر
من الاقل وجاز نظرا الى الفرد فلكونه باعتبار الجزء من الكل مطلقا بين معتبرين منهوما المعنيين ذاتا اضافة على وجه البيان
من صور الاعتداد لا يجوز ابدال الاكثر من الاقل وجاز نظرا الى الفرد فلكونه باعتبار الجزء من الكل وادخل ذلك في بدل الاشتمال
التعبير بالمضي عن المستقبل يعتد من باب الاستعارة المعرف بلام العهد قد يجوز ان يفيد قصر الافراد فانه يتصور فيه التعدد وثبوت الجنس
لشخص غير ذلك يأتي في شهود شخص آخر في ضمن فرد آخر يمتنع تعليق الطلب الحاصل على حصول ما لم يحصل بعد الاستقبال التوقيت للماضي يستلزم ان
يكون للزمان زمان وقد ذكر النحاة انه لا يقال اليوم الاحد بالنصب للاستلزام ان يكون للزمان زمان افعل التفضيل المجرد عن من
التفضيلية منصرف بعد التنكير بالاتفاق الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبتدأ مع الرفع المحلي ان الاسم في محل نصب سواء
كان مرفوعا لفظا او تقديرا الاسناد الى غير شيء اسناده الى الحقيقة التتابع يجوز غير الفعل العاطف زيد معط ومكرم عمرا والاسم
الموصوف باسم الموصول في حكم اسم الموصول مفعولا ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل النكرة المقرونة في سياق النفي تدل على كل فرد ما شخصي
او نوعي للفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له ولغيره لا يستثنى في الروايات الاصوليون جعلوا العام المخصص
بالقرينة مجازا الاحقيقة جاز البدل من البدل ولذا يراد بدلين من شيء واحد وكذا ابدال الفعلية من الاسمية اذا اقترنت كان وخلا
بحرف مصدر لا يجوز ان يتقدم الخبر تقول كان زيدان يكون فاضلا لا يبنى للمفعول من غير واسطة حرف الجر الا المتعدي بنفسه كمرور به وغيض
الماء قد يؤكد الحكم المسلم لصدق القرينة فيه والرواج كقولك انا في مبنا اذ لا محالة فيه توهم الانكار والتردد قال الخليل
الجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس فهو بمنزلة النكرة تخلف الاثبات لأن في بين جمع القلة والكثرة والاقاويل وغيرها عند النحاة
والفقهاء المضارع مطلقا صالح للاستقبال والحال حقيقة لكن الحال اولى كما ان الوجود مشترك بين الخارج والذهن مع ان
الخارج اولى واشيع المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام دليل التقييد والتقييد كثيرة فشائعة يكون ثابتة دلالة وكره القاضي
لا يلزم من وصف شخص بالمشتق كالكاسر مثلا الا اتصافه بمأخذ الاشتقاق كالكسر لا بانائه كالمالك رجاز الزيدان ضربا العمرين
وان كان كل منهما ضرب واحدا منهما الضرب يليها المسوغ عنه سواء كان ذاتا او غيره التخصص يقيد كالصفة والشرط ونحوهما في الآية
والحديث لا يوجب نفي الحكم عما عداه عند الحنفية وان اخر ذلك في الروايات تفاخا لامتثال المبالغة نظرا من الثلاثي دون الرباعي
فانه لم يجئ منه الا قليلا لم يجوزوا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف اليه اذا كان المضاف لفظة غير اذا ذكر الوصف لام
العلم لم يكن المقصود من ذكر الوصف التمييز بل تعريفه يكون ذلك المسمى موصوفا بتلك الصفة يتصور الجمع بين النفي والاثبات
في زمانين في محل واحد وفي محلين في زمان واحد استثناء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب اتفاقا
انتفاء المسبب فانه يدل على انتفاء جميع اسبابه التعبير عن الشيء بما لا يدل على بقائه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم العام
ما بقي عاما لا يتصور فيه الاستثناء الخاص بعين الشهر ران اما في بعد تفصيل المجمل مع التأكيد وليس كذلك بل لمجرد التأكيد في
النجم والثريا والصعق وابن عباس تبديل تعريف بتعريف لا تعريف المعرفان المحققة للتحقيق فقاب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع

ولا تناسبه وضع اللفظ الشئ يمنع من استعماله في غيره الا ان يكون بطريق التجوز التضمين واجيب بالجعل دون الخلق وتعيين النقل
مخصوص به والاثبات مشترك ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات مثلا بالعكس ذكره استثناء
نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي عند اهل الميزان وينتج عند اهل اللغة يجب حذف الفعل بعد لو في مثل ولو انهم قالوا لدلالة ان على
وقوعه موقعه معمول الصفة لا يتقدم الموصوف كان لا يحذف مع اسم الا فيما لا يبدء منعلق المصدر كالصلة له فلا يوصف ما لم تم به لا
يتقدم العطف على الموصول على العطف على الصلة ظرف الزمان لا يكون صفة الجثة ولا حالا منها ولا خبرا عنها النكرة اذا كان بلفظ
الماضي حسن حذف الفاء فيه كان في معنى الشئ الحسن الجواب ما اشتق من السؤال الفعل وما يجري مجريه اذا قدم
على فاعله الظاهر يعرب ودونه ذكر تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر المعرف بلام العهد بمنزلة التكرار العلم الاستيناف قد يكون بالواو واضافة
اسم الفاعل الى ظرفه قد يكون بمعنى اللام الصفة المشبهة لا تشتق من المتعدي اي تم الحاق الصفة المعنوية بها الكناية البليغ من التصريح
تقتضيها اثبات الشئ ببدليل اسماء الاعلام قائمة مقام الاشارة الجموع قد يستغني بعضها عن البعض الاثبات اذا كان بعد النفي كون
البليغ جاز اجتماع معرفتين اذا كان ما في احدهما في الاخر وزيادة المعروف قياسا كالمثبت العوامل اللفظية بخلاف المؤثرات
الحقيقية ما جهل امره عند ذكر لفظ ما لا بين الآن يقصد التغليب المضارع المنفي بلا كالمثبت في عدم دخول الواو عليه ربما يترك
التعود في المضي خلاف بناء على ظهورها انكار النفي يحقق الاثبات ثم النفي استمرار الاثبات كثرة الدوران لا يدل على الرجحان خصوص
السبب لا يوجب تخصيص المادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة استعمال بعض الالفاظ لا يوجب احدهما في المعنى ذكر الخاص مع العام
في تعبير العام مما لا بد منه اولا يكن النفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم المنصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا كيف
اجلالا له التقديم على القصر بالنحو لا بوضع الاضافة لا تستلزم تشخص المضاف في التعدد نفي مقيد بالاضافة تفيد النفي في مقيد
بالتوصيف الاختصاص المستفاد من اللام ليس هو الحصر التاسيس اولى من التاكيد لان الافادة خير من الاعادة وضع الموصوف
غالبا لغير المعنى اللفظ الحق جواز التم يتب بالمجاز الشهير يجب الاتيان بغيره حمل الكلام على اعم المحلين اولى لانه اعم فائدة
شرط التعليق عدم ذكر شئ من متعلقيه قبل الجملة التنوين قد يكون على الجوار كالجر شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف
لا منع من اجتماع التوبيخين بل الممنوع اجتماع اداتها وضع الاعلام للذوات الكثيرة من وضعها للكلي في يكفي في عود الشئ الى
حكم الاصل ادنى سبب درجة مؤثر بنا شرا قتضاء الموقوف للجزء اقوى من اقتضاء الاضافة لا الاشتقاقات في الاغلب من معاني الحروف
تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد اتصال الضمير المجرور بجاره اشد واقع من الاتصال الفاعل بفعله الوصف السببي داخل
في الوصف المحال وراجع اليه في التحقق الممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا يحسن تغيير الظاهر بالمضمر الاسماء المشتقة كالجماعة
المتعاجبة من الخاص اداة الشرط يستعمل في المحقق والمقدر المعدول عن التصريح باب من البلاغة وان اورث تطويلا مطلقا
للمثل عليه لازمة حمل قوم على الترافي في الرتبة خلاف الظاهر القيد العدم ذكر احد يغتبر مؤخرا معنى العلاقة بين الشيئين وقوعا
لا يستلزم العلاقة بينهما امكانا ولا امتناعا اذا دخل الجمع لام التعريف يكون نعته مذكرا اليه نحو يصعد الكلم الطيب المستدرك
صحيح غاية غير مهم في المقام صفات الذم اذا ثبتت على سبيل المبالغة لم تنف اصلها المتحان التعريف بالمنافي المفردة جائز بنفي
عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس وهو المشهور وليس الذكر كالانثى الاتحادا قوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرف
الاختصاص عليه جائز كون في احد الشيئين يصدق انه فيهما في الجملة وجاب فيهما من داية استعارة احد الضدين للآخر
استهزاء مجرد الجواز العقلي لا يكفي في نقض التعريفات اجتماع الموقوفات على تعريف واحد جائز اسم الجمع في المعنى الثنية من
مراتب الجمع للتقدم في التعقل لا يستلزم التقدم في التلفظ قد يتحمل في التبع ما لا يتحمل في الاصل الترتيب في الذكر لا يدل على
الترتيب في الوجود المقتضى بمعنى الشئ لا يلزم ان يجري مجراه في كل شئ الاعيان يختلف سامعها باختلاف صورها ومعانيها
لا يلزم من ترتب الحكم للدليل على المحقق ترتبه على ما قدر تحقيقه الضعيف المضمحل الآخر بمنزل منزلة المعدوم موافقة الحكم للدليل
لا يقتضي ان يكون مستفادا منه الشئ اذا ثبت ثبت بلوازمه العرفية دون الصور والمبادي الحقيقية اذا تعذرت
تحمل على اقرب المجازات منها ما افاده الآية ولو بالدلالة اقوى مما افاده الخبر الواحد ولو بالاشارة المجاز البليغ من الحقيقة
اذا صدر عن البليغ الضمير المتصل بعض ما تقدمه اعادة المعنى بصياغات متعددة لا تعد تكرارا ولا عيب فيه النكرة
اذا كانت بدلا من الموقوف فلا بد ان يتصف بصفة وجوب تاخر التاكيد في التاكيدات الاصطلاحية لا اللغوية الدليل
كما يتركب من الحمليات والموجبات يتركب ايضا من الشرطيات والسوالب الى القول اللازم سببي مطلوبا ان سبق الى القياس ونتيجة

ونتيجة ان سبق من القياس اليه تطابق الدليل على المدعى واجب عند جمهور العلماء اثبات موضع العلم واما اثبات موضع المسئلة
فخارج منها وربما دخل في العلم لجواز ان يكون بعض من مسائل مبادي بعض آخر تفسير الشئ على مقتضى مذهب لا يكون حجة
على مخالفه اذا قام الدليل على شئ كان فهم الملفوظ به كثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره الشئ اذا شابه الشئ فلا كذا
يشبهه من جميع وجوه تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس الاعمال الدليلين اولى من الاعمال باحدهما الحاجة الى
الدلالة فيما يثبت فيه الحال بقاء الحكم لا يكون الا بسبقاء السبب الموجب الجواب تغيير الاسلوب ليس بجواب حقيقة بل تسليم
للسؤال دأب ارباب العلوم الظنية تخصيص قواعدهم بوابع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم اليقينية الكلام على سبيل
التنزل انا سب مقام المباحثة والجدل دون مقام المناظرة والتوفيق اعتبار قيد لا يقتضيه المقام يعد مثله عند البلغاء حجة
في الكلام لا يحسن في العلوم اليقينية ايراد الاشكال والاعتراض مع علمها لان ذلك تهاون في امر الاعتقاد فلا يليق
الا بطريق الارشاد كما لا يستحسن ايراد براهين المغالطين ودلائل الفلسفة بلا ايرادها عليها لان ذلك اخلال في تحقيق الحق
وتعيين الصواب حقيقة الامر في حقيقة الامر الاعتماد على صاحب الشرع تعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر اولى من تعليله بالصفة المجتهد
الفقهاء قد يرضون بما لا وقوع له في الممكنات دون الممتنعات بالذات الترجيحات اللغوية لا تفيد الا الظن حق الدليل ان يكون
اوضح من المدلول ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد او لا الاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة
اذا لم يكن ثم معارض الاحكام اللغوية لا يكون اثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية بل لا بد من ان يكون معتبرة في الاستعمالات
اللغوية اتفاق الروايات لا يستلزم اتفاق الدرايات والعمل الابعاد الدراية التيقن بوجوب العمل بالظن انما يحصل في حق
المجتهد دون غيره المسئلة المختلف فيها لا تصح ان يكون بناء الامر متفق عليه الدليل المشتمل المهادرة على المطلوب من القياسات
المغالطية التي يغالط فيها من جهة التاليف لا من جهة المادة التعارض غاية الظنية وعدم القطعية ما خالف القياس يعتبر على مورد
السماع التحق بعد ظهوره كل الظهور اهو من غيره وان لم يكن نابتا تقديم القاعدة على النوع يليق بوضع اصول اللغة وآماني
اللغة فالمقصود معرفة المسائل الجزئية فيقدم النوع ثم يذكر ما هو الاصل الجامع للنوع المتقدمة اللوم في ذكر الوجوه الضعيفة
في ضمن الاحتمالات الدلالة المعنوية عبارة عن دلالة المذوم على اللازم الضرور او اللازم الغالب الاحكام الشرعية على وفاق
اللغة اللغوية المثال الواحد لا يكفي في اثبات الحكم العام الا كثر لحكم الكل فيما لم يرد النص بخلاف القياس العقلي لا يبنى في القواعد
العلمية على اثبات اللغة بالقياس غير جائز الاحكام على مانية والاسباب على الة التقيية العرفية يجوز اختلافها باختلاف الازمنة
لا يمكن اعتبار الجنيات العقلية في الامور الخارجية اعتقاد المعتد للنفي على ما هو عليه مثل العلم بالاتفاق الدلالة لا تعمل اذا
عارضها عبارة العام فصوص القياس المجمع عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله الاجماع الحكم الذي مستنده اقرب الى الصواب
من الحكم الذي مستنده ظاهر عدم ظهور الخطأ يوجب عدم الحكم بالصواب لان الحكم بستند الى اصل البراءة تخصيص القاعدة
ليس من دأب المباحثة العقلية ظواهر الظنيات لا تعارض القطعيات المتواتر في طبقة قد يكون احاديا وغيرها فيكون
من المتواتر المختلف فيه الحاق القليل بالكثير والنادر بالاعم الاغلب طريق من طرق الصواب الراجح من الاقوال الثلثة
في محل هو الاول والاخر لا الواسط كالمتواتر المستفيض اذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه فلكل منهما رجحان
ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للناس لا للحاجة اليه فانا ان لم نقم دليلا فانك محتاج الى النظير اذا ثبت الحكم لعلة
اطرد حكمها في الموضع الذي اجتمع فيه وجود العلة نظير العدة عن النكاح ومثل ذلك الرمل في الطواف وقد يثبت بسبب ذلك
ان النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الاناس الحنفية من ائمة الاصول لا يجعلون الاستثناء من النفي اثباتا
ولا بد لالة ما شاء الا زيد على شاءية زيد ولا بد لا الا الا آلة على وجوده تقا والوجهية الا بطريق الاشارة لا الاستعمال
في غير الموضوع لرفع تحقق الموضوع لو كان الاسناد الى غير ما هو له لتحقق ما هو له الخلف قد يفارق الاصل عند اختلاف
الحال كالتيمم يفارق الوضوء في شرائطه النية لاختلاف محالها وهو ان الماء مطهر بنفسه والتراب ملوث البرهان القاطع
لا يدرء بالظواهر بل يسقط بتاويل الظاهر كما تبقى ظواهر التشبيه في حق واجب الوجود عدم التصريح لا يخصر بعدم القول
بل يوجد بالقول بخلافه العمل بالعلم الغالب الظن الراجح واجب عقلا وشرعا ونفي فيه ضرب احتمال المسئلة الاعتقادية
لا يقبل فيها اخبار الاحاد ظن المجتهد انما يعتبر في الاستنباط مما لا يمكن في القطع من الكتاب والسنة بعد الاجتهاد والتامل
استصحاب النفية الاعتماد في الظن الغالب خلاف المصطلح عند الاصوليين وهو الجائز لدليل لا حاجة في الالزام للغير الى

التصديق فان الظني يلزم الظني الآخر من قبل انه في الظن لا اعتبار له في المعارف اليقينية وانما العبرة في العمليات وما يكون وصلة
اليها لا يجوز التمسك بالادلة النقلية في المسائل العقلية وانما يتمسك بها في المسائل النقلية تارة لافادة اليقين كما في مسئلة حجية
الاجماع وخبر الاحاد واخرى لافادة الظن كما في الاحكام الشرعية الفرعية كمسئلة الظنيات بالاضافيات والتنبيهات والاخذ بالاولى
والاحق والاظهر في الفهم والاسبق والاقرب بالمشاركات والاليق القول برجحان الظواهر النقلية على القواطع العقلية محال لان
النقل فرع على العقل والقدح في الاصل القدح في الفرع يوجب القدح في الفرع والاصل معا وهو باطل لكن هذا فيما اذا كان النقل ظنيا
الاصل القطعي الفرع الثبوت او الدلالة او كان النقل مما يبلغه طور العقل معقول والفرع متبع منقول واذا تعارض العقل و
النقل فتبع العقل ويتبع المحاسن في المنقول يوافق المعقول ان امكن والا بعد المعقول من قبيل المتشابهات هذا في المطلوب
الاعتقادي واما في المطلوب العملي فان كان التعارض بين القياس وبين الحديث فيرجح الحد
القياس ان كان الحديث خبر الواحد ويرجح الحديث ان كان متواترا الى غير ذلك
من التفاصيل البليغ يفهم من مساق الكلام ما يقتضيه المقام لا سيما
في المعاوضات الدائم الغير المنقطع اولى من الاجل المنقطع ﷺ
قد تم فراغي من تحرير هذه النسخة الشريفة من يد الضعيف
العباد وانا ارجو رحمة ربه المنان وهو
محمد بن عثمان في مقام قصبة ازوجلي
غفر الله الباري له ولوالديه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات
آمين يا رب العالمين